في الشرح وأورد أيضا لزوم الدور لتوقف
معرفة المتعدي على الصحة المذكورة والعكس
وأجيب بأن المقصود بالتعريف التمييز
باعتبار ما يجده الانسان في نفسه مقبولا
ولا شك أن قمته بإعادة الضمير الى غير
المصدر لا تقبله النفس فالصحة المذكورة
باعتبار قبول النفس لها متقدمة فلا
تتوقف على معرفة المتعدي ثم قوله
ها ضمير الى الاضافة بيانية لان الها
نفس الضمير وخرج بها هاء السكت فانها
توصل بالقسمين قوله أن يصاغ منه
أي من مصدره كما هو الحق وفي مضاف
مقدر أي صحة ما ذكر قوله تام المراد بتمامه
استغناؤه عن حرف الجر وزاد في التسهيل
قيد باطراد لاخراج نحو مرور الدار فانه
يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول
الدار ممرورة لكنه ليس بمطرد قوله
نحو عمل فانه يصح اتصال ها غير المصدر
به ويصاغ منه اسم مفعول تام فتقول
العمل معمول ولا ينافي هذا قول أهل اللغة
عمل عملا يستعمل في كل شيء لان مرادهم

لا يختص

١٢

لا يختص بعمل خاص من الاعمال فقول بعض
أرباب الحواشي هذه عبارة تقتضي أنه
يستعمل قاصرا ومتعديا فالتمثيل به غير
مقرون بما يقتضي تعديه ليس بجيد الى
آخر ما قال ناشئ عن قصور الفهم قوله
هذه الهاء أي هاء غير المصدر قوله الى
شبهها به أي في عمل الرفع والنصب قوله
فانتصب به مفعوله صريح في أن الناصب
للمفعول به هو الفعل وهو المختار وقيل
الناصب له الفاعل للدوران أي لانه يدور
معه وجودا وعدما بخلاف الفعل ويرده
أو إطعام يتيما إذ لا فاعل ملفوظ ولا
مقدر وقيل الناصب له مجموع الفعل
والفاعل لانهما كالشيء الواحد وبعض الشيء
لا يعمل ويبطله جواز الفصل بينهما فانه
يقتضي أنهما ليسا كالشيء الواحد من كل
وجه وقيل الناصب له معنى المفعولية
لانها صفة قائمة بذات المفعول ولفظ
الفعل غير قائم به وإسناد الحكم الى العلة
القائمة بذات الشيء أولى ويرده لم أضرب
زيدا فانه ليس هنا صفة قائمة بذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)